مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 1019 – 1036
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الحاكم العام الفرنسي في الجزائر الجنرال بيجو وأثر سياسته على الجزائريين 1841-1847

The French Governor General in Algeria, general Bugeaud, and the impact of his policy on the Algerians 1841-1847

بن عمارة زوينة[1] أ.د/ لونيسي إبراهيم
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
مخبر الجزائر دراسات في التاريخ الثقافة والمجتمع
lounicib@yahoo.fr benamarazouina7@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/02 تاريخ القبول: 2021/04/24

الملخص:
جاءت هذه الدراسة لفهم سياسة الاحتلال الشامل التي تبناها الحاكم العام الفرنسي الجنرال بيجو في الجزائر وبيان أثرها على الجزائريين إبان الفترة 1841-1847؛ والتي امتزجت بين سياسة أسلافه وسن قوانين أخرى تبنتها الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر في مرحلة لاحقة، بحيث كانت تصب في إطار خدمة المصالح الاستعمارية بغية تكريس الهيمنة الفرنسية على الجزائر أرضا وشعبا، وعليه، فقد كان الجزائريون مجرد حقل تجارب لسياسة الاحتلال الشامل التي سلكها الجنرال بيجو ضدهم، والتي فرضت عليهم كواقع ملزم لهم في مختلف الجوانب العسكرية، الإدارية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، إذ لم يراعي فيها الأخير تحقيق متطلباهم واحتياجاتهم بقدر ما ركز فقط على إخضاعهم والتحكم بهم.
الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ الجزائريين؛ الجنرال بيجو؛ الحاكم العام الفرنسي؛ سياسة.

Abstract:
This study came to understand the comprehensive occupation policy adopted by the French governor general, general Bugeaud in Algeria, and to explain its impact on the Algerians during the period 1841-1847; which was mixed between the policy of his predecessors and the enactment of other laws that were adopted by the French governments that succeeded in ruling Algeria at a later stage, so that it was intended to serve the colonial interests in order to consolidate French hegemony over Algeria, land and people, Accordingly, the Algerians were just a testing ground for the comprehensive occupation policy that general Bugeaud pursued against them, which was imposed on them as a binding reality for them in various military, administrative, social, cultural and economic aspects, the latter did not take into account the fulfillment of their requirements and needs as much as he focused only on subjugating and controlling them.
Key words: Algeria; Algerians; General Bugeaud; French Governor General; Policy.

مقدّمة:

[1]- المرسل المؤلف.

عرفت الجزائر تجربة مريرة مع احتلال شرس منذ سنة 1830، أنكر شرعية وجودها على أرضها، كما انتهج ضدها سياسات تعددت أوجهها؛ من سياسة النفي إلى الإبادة، التجهيل والتنصير وغيرها من السياسات التي شملت مختلف الميادين العسكرية، الإدارية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، إذ كانت الغاية من ورائها القضاء على الجزائر أرضا وشعبا، وبناء على ذلك، تعتبر سياسة الاحتلال الشامل التي عُرف بها الجنرال الفرنسي بيجو مثالا واضحا عن ما طُبق على الجزائريين من أشكال القمع والترهيب، والتي بلغت مستويات خطيرة منذ تقلد الأخير منصب الحاكم العام في الجزائر، إذ هدفت إلى تكريس الهيمنة الفرنسية، هذه السياسة التي عبر عنها الجنرال في مذكراته كما جسدها على أرض الواقع، اعتبرت بداية لعهد استعماري جديد كان له تأثيرات عميقة على الجزائريين. ومن هذه المعطيات يتم طرح **الإشكالية** التالية:

هل كان الحاكم العام الفرنسي الجنرال بيجو في الجزائر من خلال سياسته المعروفة بالاحتلال الشامل منفذا لسياسات مرسومة من هرم السلطة في بلاده، أو راسما لسياسات جديدة، أو أنه اعتمد كليهما خلال الفترة 1841-1847؟

تكمن **أهمية اختيار هذا الموضوع** لما يكتسيه من أهمية بالغة، كونه يندرج ضمن سياق التاريخ الوطني الجزائري خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، والذي كان بداية لعهد استعماري جديد على الجزائريين تمثل في بروز سياسة الاحتلال الشامل للماريشال الفرنسي بيجو، بحيث عمل من خلالها على تجسيد هذه السياسة كواقع ملزم للجزائريين بهدف إخضاعهم والتحكم بهم.

وفيما يتعلق بالمنهج المستعمل في هذا البحث والذي يتناسب مع طبيعة الموضوع فقد تم اعتماد **المنهج التاريخي**، لأنه يعتمد على ربط الحقائق التاريخية المتوفرة وتحليلها لتكوين صورة متكاملة، ثم إن التشخيص الموضوعي للسياسة التي سلكها الجنرال بيجو في الجزائر يقتضي النفاذ لمذكراته بغية فهم الرؤية الحقيقية للسياسة التي تبناها هذا الأخير.

والحقيقة أنه لم يكن هناك **دراسات سابقة** تناولت الموضوع بصيغته الحالية، فضلا عن ذلك كانت مجمل الدراسات مقتصرة على تناول جانب دون آخر؛ من ذلك الدراسة التي قدمها الأستاذ لونيسي ابراهيم بعنوان: الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري بمجلة الرؤية في العدد الثالث والتي يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1854 في الجزائر لسنة 1997، والتي تم الإفادة منها في ما يخص السياسة الاستيطانية، أو ما يخص السياسة الإدارية، لذلك كان من الضروري وضع دراسة شاملة تضم مختلف الجوانب التي ركز عليها الجنرال الفرنسي في تطبيق سياسة الاحتلال الشامل.

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان مظاهر وأشكال سياسة الاحتلال الشامل التي اعتمدها الحاكم العام، وإبراز مدى تأثيرها العميق على الجزائريين، والتي طبقتها الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر، فمحاولة فهم هذه السياسة يساعد على فهم سلوكيات المستعمر ضمن سياقها التاريخي، كسند تاريخي يستعان به في تحديد العلاقة به اليوم، ثم إن التشخيص الموضوعي لسياسة الجنرال يقتضي النفاذ لمذكراته بغية فهم أهدافه الحقيقية من تطبيقه لها.

إن الدراس لهذه القضية يلاحظ أن سياسة الاحتلال الشامل التي انتهجها الماريشال بيجو أثناء توليه منصب الحاكم العام في الجزائر اتخذت أشكالا متباينة، سيتم بيان أبرز مظاهرها.

السياسة العسكرية:

قام الجنرال بيجو[1] بالعديد من الحملات العسكرية الهادفة لفرض السيطرة الفرنسية على كامل التراب الجزائري، معتمدا في ذلك على جيش يتراوح ما بين 75 إلى 80 ألف رجل[2]، وكان على يقين بأنه لن يحقق ذلك إلا بالقضاء على المقاومة الشديدة التي قادها ضده الأمير عبد القادر، هذا الأخير الذي أرسل رسالة إلى الماريشال بيجو يقول فيها: (ما الذي دفع بفرنسا التي تقول عن نفسها إنها أمة قوية ومسالمة، أن تأتي إلى بلادنا وتعلن الحرب علينا؟ أليس لديها ما يكفيها من الأراضي؟ إنها ستمضي ونتراجع، ولكنها بدورها ستضطر إلى التراجع، وعندئذ سنعود)[3]. إلا أن الأحداث اللاحقة بينت توجه ميزان القوى بجانب قوات العدو الذي استطاع السيطرة على مختلف مراكز قوة الأمير، من جانب آخر، كانت سلطات الاحتلال ترغب في تجنيد الجزائريين في صفوفها بهدف إدماجهم التدريجي ضمن قواتها وهذا ما سار عليه الجنرال بيجو، فبصدور مرسوم 7 ديسمبر 1841 نُظم على أساس جديد هذه القوات، بحيث تقرر إنشاء ثلاث كتائب من الأهالي في كل محافظة من المحافظات الثلاث، ثم تطور الأمر مع المرسوم الملكي في 21 جويلية 1845 الذي نص على إجبار جميع الجزائريين على التجنيد لمدة 3 سنوات مع إعادة ارتباط اختيارية لمدة سنتين[4]، وهذا يعني أن قيام سلطات الاحتلال بهذا الإجراء يكفل لها إدماج الجزائريين في صفوفها لكي يسهل عليها التحكم بهم.

السياسة الإدارية:

نظام المكاتب العربية: كان من أكبر اهتمامات الجنرال بيجو مسألة التنظيم الإداري للعرب[5]، لذلك استُحدث فكرة المكاتب العربية كهيئة محلية بقرار وزاري مؤرخ في 1 فيفري 1844[6]، وقد أسست هذه المكاتب في مناطق التقسيمات وفي كل النقاط التي احتلها الجيش، كما كانت تضم مكتب سياسي يقع في الجزائر إضافة لمكاتب التقسيمات الفرعية ومكاتب المقاطعات، فضلا عن ذلك، تم وضع تقسيم إداري معين للمناطق وتم تنصيب قائد عليها حسب أهمية كل منطقة؛ إذ أسندت قيادة الدوائر الكبيرة إلى الخلفاء والباش أغوات، كما قسمت الدوائر بدورها إلى أقسام بقيادة الأغوات، وفي الأغاليك كان كل قبيلة يقودها قايد، وقد تُقسم القبيلة إلى فرق بقيادة شيوخ، وهؤلاء القواد والمشايخ المعينين من قبل الجنرالات يتمتعون بامتيازات فيما يتعلق بالضرائب والغرامات[7]، ولا يخفى كذلك أن النظام الإداري الذي اعتمده الحاكم العام كان نفس النظام الذي تبناه الأمير عبد القادر المبني على معرفة عميقة بخصوصية المنطقة وسكانها؛ فالأمر الذي زاد من تعزيز سلطة الأمير هو التنظيم الإداري القبلي الذي قامت عليه بعد توسعها؛ بحيث قسم هذه المقاطعات إلى دوائر ووضع في كل منها آغا، وهذه الدوائر تشتمل على قبائل وكل قبيلة تحتوي على بطون وعشائر، فجعل على كل قبيلة قائد وعلى كل بطن وعشيرة شيخا[8]، فتجميع القبائل داخل هذا الإطار الهرمي الصارم يبرز كفاءات الأمير والذي تشكل فيه القبيلة قاعدة البناء، وكان هذا التنظيم الهرمي للإدارة على أساس قبلي يسمح بسرعة المبادرة وتفويت الفرص على المستعمر، كما تفطن الأمير إلى اختيار رؤساء الجند من ذو الشخصية القوية نظرا للأهمية التي يمثلونها للأفراد[9]، وهذا ما طبقه عليه الحاكم العام مثلما جاء في قوله في أمر مؤرخ في 17 سبتمبر 1844: (يجب أن نعين الرجال الذين لديهم نفوذ على القبائل، لا يزال النسب يمارس أثرا عظيما بين الأهالي، لذلك يجب دائما أخذه بعين الاعتبار).[10] من زاوية أخرى، شهدت الخدمة العربية منحى جديد في عهد الجنرال بيجو، من خلال صدور المرسوم الوزاري في 1 فيفري 1844، والذي نصت المادة 1 منه على أن كل فرقة عسكرية بالجزائر ستكون تحت السلطة المباشرة للضابط العام، بحيث سيتم إنشاء مكاتب عربية في كل شعبة تحت أوامر مباشرة من قائد الأركان العامة، وذلك بهدف إحكام

السيطرة على الجزائريين والتحكم بهم، أما بخصوص المادة 2 فقد نصت على أن المكاتب العربية ستقسم وفق فئتين؛ فئة من الدرجة 1 في الأماكن الرئيسية للتقسيم، وفئة من الدرجة 2 في النقاط الثانوية للتقسيم[11]، فإنشاء مكاتب الشؤون العربية في الدوائر والتقسيمات كان بهدف التجسس على الجزائريين لتوفير المعلومات المهمة للسلطات الفرنسية[12]، أما ما يتعلق بالمادة 3 فقد نصت على أن مديريات الأقسام والمكاتب الخاضعة لولايتها ستكون مسؤولة عن تقديم معلومات إلى الحكومة حول الوضع السياسي والإداري للبلد[13]، وهذا يؤكد أن جميع الشؤون العربية ستكون تحت المراقبة، ولكي تحقق هذه السياسة أهدافها يقول الجنرال بيجو: (يجب اختيار المسؤولين سياسيا وإداريا)، بمعنى أن القادة المعينين في هذه المناصب السياسية والإدارية ينبغي أن يكون من الموالين لفرنسا، فالقايد مثلا له دور عسكري ومدني وسياسي للقبيلة، وعلى هذا الأساس، كانت المكاتب العربية هيئة مستقلة تتمتع بمختلف الصلاحيات[14] والتي كانت كلها تصب في مصلحة الاحتلال. وما تجدر الإشارة إليه كذلك، صدور المرسوم الملكي سنة 1845 الذي يميز في الجزائر بين ثلاث مناطق؛ مدنية ومختلطة وأهلية؛ وقد شملت المناطق المدنية المدن الرئيسية في التل وضواحيها وكانت تدار من قبل السلطات المدنية، أما الأراضي المختلطة والأهلية فعهدت إلى السلطة العسكرية[15].

النظام القضائي: عرفت مسألة تنظيم الشؤون القضائية للجزائريين اهتماما ملحوظا من طرف السلطات الفرنسية، ففي الفترة الأولى من الاحتلال تميزت بترك القضاة المسلمين يتصرفون في كل القضايا والأحكام ما داموا ملتزمين بالتوجه المرسوم لهم من قبل الحكومة الفرنسية، إلا أنه منذ سنة 1841 انتزع الحكم في الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين وحول إلى قضاة المحاكم الفرنسية[16]، وعلى هذا الأساس، استكمل الحاكم العام مخططه بتجاوزات أخرى خطيرة في هذا الميدان، فعلى صعيد قانون العقوبات أصدر تعميم 12 فيفري 1841 الذي شكل قانون حقيقي للأندجينا إذ يعتبر الأخير أول من مهد له، إضافة لذلك ما جسده مرسوم 2 جانفي 1844 الذي نص على أنه عند ارتكاب جريمة لم يُعثر على مرتكبها يتم تغريم القبيلة بأكملها إذا لم تسلم الجاني في غضون شهرين[17]، فضلا عن ذلك، ما نص عليه المرسومين 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 لإنشاء محاكم جنائية مدنية[18]، بحيث أصبح كل ما يتعلق بالمسائل الجنائية للمسلمين كالجرائم مثلا كان المسؤول عنها هو القضاء الفرنسي فقط[19]، ولم تكن هناك أي سلطة لدى القضاة المسلمين، كما لم يكن للجزائريين أي حق في الاعتراض على هذه الإجراءات، ولكي يتجنب الماريشال عداء القبائل له ولتهدئة الرفض الجزائري لهذه القوانين التعسفية ما ذهب إليه في حديثه: (يجب أن نحافظ على تضامن القبائل من خلال عدم تطبيق العقوبة التي يستحقها واحد فقط على الجميع، إن معاقبة المذنبين الحقيقيين أكثر فائدة من جلب آلاف الفرنكات إلى خزينة الدولة التي يدفعها الأبرياء)[20].

السياسة الاجتماعية والثقافية:

السياسة الاجتماعية: هدف الجنرال بيجو منذ بداية عهده في الجزائر إلى إخضاع العرب، وقد عبر عن ذلك من خلال المرسوم الصادر في 6 مارس 1841، الذي أكد فيه إلزام جميع العرب الذين يتنقلون داخل منطقة الهدوء بارتداء ميدالية سداسية من المعدن الأبيض وذلك لتمييزهم عن الأوروبيين، ولا يخفى كذلك أن الحاكم العام اعتمد على الحنكة لإنجاح مخططه وهذا ما يبرزه مقتطف من خطابه بتاريخ 29 جويلية 1843 الذي يقول فيه: (لدى الحاكم العام معلومات تفيد بأن الأوروبيين يعاملون العرب بطريقة سيئة، عربي يعامل باحتقار يحمل الغضب لقبيلته ويجعلهم يشاركونه، يأمل الحاكم العام أن يكون لفت الانتباه لهذه النقطة، لجعل جميع سكان المدينة أكثر رقة اتجاه شعب نرغب في الحكم به حتى يتم إدماجهم)[21]، لذلك تنوعت صور السياسة التي طبقها الماريشال ضد الأهالي مثل **سياسة حشد القبائل في معتقلات** خاصة،

والتي يرجع تطبيقها لفترات متقدمة من الاحتلال الفرنسي، بحيث لم تكن بالسجن المتعارف عليه ولكنها المحتشد الذي يستطيع أصحابه أن يمارسوا نشاطا فلاحيا ورعويا في منطقة شاسعة، ولكنهم كانوا فاقدي الحرية لأنهم محاطون بحراسة مشددة من القوات الفرنسية،[22] إضافة لذلك سلك الجنرال **سياسة النفي؛** والتي كانت صورة عن سياسة من سبقه مثل كلوزيل، تم تبنيها لكي لا يبقى في الجزائر من يعترض على أحكامه الجائرة، وكان أبرز من قام بنفيهم من أعيان قسنطينة كجك علي وسعيد بخوش إلى جزيرة سان مارغريت سنة 1842، والتي نفي إليها كذلك مفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي سنة 1843[23].

السياسة التعليمية: جعلت الإدارة الفرنسية من النظام التعليمي أهم أدوات تحقيق سياستها الاستعمارية، فبعد قيامها باستعمار الأرض جاء الدور على المدرسة من أجل استعمار الإنسان ونقله من نموذج ثقافي معين إلى نموذج ثقافي مختلف تماما، وفي هذا الشأن، عمل الجنرال بيجو بفكرة ليون روش الهادفة لدمج أبناء الرؤساء الجزائريين في المعاهد التي يلتحق بها الأوروبيون حتى يتسنى لهؤلاء الأخيرين التحكم بالجزائريين بعد أن يتعرفوا على نمط حياتهم وتفكيرهم، إلا ان الحاكم العام كتب سنة 1842 إلى وزير الحرب يخبره عن فشل هذه الفكرة، باعتبار أنه لم يعثر على زعيم جزائري يقبل بإرسال ابنه، بحيث أجاب أحد أعيان الجزائر لنفس الجنرال عندما طلب منه هذا الأخير إيفاد أبنائهم إلى باريس، يقوله: (يكفي أن أطفالنا يعرفون أداء الصلاة وركوب الخيل واستعمال الأسلحة)[24]، وعليه كان رفض الجزائريين واضحا لهذه المحاولة الاستعمارية للمسخ الثقافي، ونتيجة لذلك لم يبق في المعهد الفرنسي إلا تلميذين اثنين في سنة 1846-1847، وذلك بسبب التعسف الفرنسي الذي شمل التلاميذ والمؤسسات التعليمية، فقد كان يتواجد بالجزائر حتى سنة 1840 ما يقرب من 24 مدرسة قرآنية تستقبل أكثر من 600 تلميذ، ومنذ سنة 1846 انخفض عدد هذه المدارس إلى 14 مدرسة تشتمل على 400 تلميذ، وما تجدر الإشارة له كذلك أن التعليم العربي بقي تابعا لوزارة الحرب الفرنسية إلى غاية سنة 1848، بينما التعليم في المدارس الأوروبية كان يتبع وزارة التربية والتعليم في فرنسا[25].

السياسة الدينية: كان عهد الماريشال بيجو في الجزائر عهدا للغزو الديني والفكري، باعتبار أن الأخير كان يهدف لدمج الجزائر في فرنسا حضاريا، ومن أجل ذلك جند كل الطاقات لفرنسة الجزائر دينيا ولغويا، وعليه ازدهرت إبان فترة حكمه الكنيسة الكاثوليكية بحيث أصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش والإدارة الاستعمارية، وانطلقت المحاولات الأولى للغزو الفكري عن طريق أخذ الرهائن العرب إلى فرنسا وإدخالهم في الثقافة الفرنسية[26]، إضافة لذلك تم احتلال المقدسات الدينية كأوقاف الجامع الكبير سنة 1843، كما تم القيام بهدم مؤسسات دينية عديدة في شتى أنحاء الجزائر أو بيعها للأوروبيين، منها جامع القائد علي الذي أعطي للجمعية التبشيرية المعروفة باسم أخوات القديس يوسف[27]، وعلى هذا الأساس، جردت المساجد من ممتلكاتها وجمعت في يد السلطة الفرنسية حتى لا تترك في أيدي الأئمة كوسيلة للتحريض ضد الهيمنة الفرنسية، أو لتحويل إيرادات المساجد إلى صالحهم، كما كانت مهمة تعيين المفتي من صلاحيات الإدارة الفرنسية[28]. من زاوية أخرى، وباعتبار أن عملية التبشير لها دور فعال في عملية السيطرة وتوجيه الجزائريين الوجهة التي تخدم المصالح الفرنسية فقد تم منح المبشرين مختلف المساعدات لتحقيق هذا الغرض، وهو ما قام به الجنرال بيجو بحيث قدم امتيازات كبيرة للمبشرين أدت لازدياد نفوذهم في هذه الفترة، إذ وجدوا كل الدعم من العسكريين والسياسيين على حد سواء، ومن أمثلة ذلك ما حصل سنة 1843 مع إرسال جمعية آباء الترابيست الدينية إلى الجزائر[29]، والتي منح لها من خلال ما نص عليه المرسوم الوزاري الصادر في 11 جويلية 1843 ما مساحته 1020 هكتار تقع في مدينة سطاوالي، كما منحت إعانة

قدرها 62000 فرنك، فضلا عن إعفائها من الضرائب لمدة 10 سنوات[30]، في هذا الإطار، وفي إحدى هجومات بيجو على إحدى القرى الجزائرية شرّد 250 طفلا بضواحي الجزائر العاصمة، ثم قام بتقديم هؤلاء الأطفال إلى الأب بريمو مخاطبا إياه: (إنهم يتامى لقطوا في ساحات الوغى، ربوهم واجعلوهم مسيحيين)[31]، وعليه، لم يدخر الحاكم العام أي جهد لإنجاح مخططاته الهادفة للقضاء على الهوية والثقافة الجزائرية.

السياسة الاقتصادية: كشفت الأحداث التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للجزائر أن مسألة الاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين من بين أهم الاهتمامات التي ركزت عليها الإدارة الاستعمارية، وبذاك كانت المسألة الزراعية أحد العناصر الفاعلة في جوهر الصراع بين المجتمعين الجزائري والفرنسي، والذي يظهر من خلاله المكانة التي تحظى بها الزراعة في التوجه العام للسياسة الفرنسية في الجزائر، فإلى غاية سنة 1842 كانت رؤية الاحتلال أن الاحتفاظ بالجزائر لن يكون ممكنا حتى يتم احتلال الأراضي الزراعية وتثبيت مستوطنين بها[32]، في هذا الصدد، يعتبر الجنرال بيجو المؤسس الحقيقي للاستيطان في الجزائر، وذلك باستحداث ما سمي بعهد الاستعمار العسكري[33]، الذي يقوم على مبدأ تحويل الجنود إلى مزارعين، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الشروط اللازمة لتحقيق الرفاهية لهم[34]، إلا أن هذه العملية فشلت فمن بين 800 جندي منحوا أراضي الاستيطان لم يستقر منهم سوى 60 شخصا، أما الباقي فرحلوا إلى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم العسكرية[35]. من خلال هذه الإشارات يتبين بأن العسكريين كانوا المحور الأساسي في عملية الاستيطان، إذ لعبوا الدور الاقتصادي والعسكري في تهيئة الأراضي الزراعية للكولون المدنيين فيما بعد، وبالموازاة مع ذلك، كانت الرؤية من وجهة النظر الاقتصادية تقوم على شرط أن النجاح في عملية الاستيطان يكمن في وجود أراضي زراعية خصبة، وفي نظام يكفل انتقال الأراضي من أصحابها الأصليين إلى المستوطنين بطريقة سهلة ونهائية[36]، وعلى هذا الأساس، أصدر الجنرال بيجو في 18 أفريل 1841 قرار يتضمن 15 مادة تشرح شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وكذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان، فضلا عن ذلك تم صدو المرسوم الملكي في 21 جويلية 1841 الذي يعمل على الاستحواذ على الأراضي الزراعية للجزائريين[37]، إضافة لمجموعة مراسيم أخرى صدرت سنة 1844 تخدم نفس الغرض[38]، وقد أدت هذه المراسيم إلى زيادة عدد المراكز الاستيطانية من 7 مراكز سنة 1842 إلى 17 مركز سنة 1844[39]. كما تجدر الإشارة إلى أن الحاكم العام استخدام أساليب جديدة لنزع ملكيات الجزائريين ومن ذلك صدور قرار سنة 1843 الذي قرر الاستيلاء على أراضي الحبوس وأملاك البايلك، فضلا عن القرار الصادر سنة 1845 الذي تم بموجبه الاستيلاء على أراضي القبائل المعادية للفرنسيين، استحوذت الإدارة الفرنسية وفقه على نصف مليون هكتار، ثم تبعه إصدار أمر آخر سنة 1846 للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة إذا عجز ملاكها عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل جويلية 1830، وعليه، أصبح هناك 109400 مستوطنا أوروبيا يقطنون الجزائر منهم 27247 من أصل فرنسي سنة 1847[40]. من زاوية أخرى، تجدر الإشارة إلى تبني الجنرال بيجو **لسياسة الأرض المحروقة**، بغية إبادة العنصر الأصلي للبلد وإنهاء المقاومة، سلك من أجل تحقيق هذا الهدف كل الأساليب بغض النظر عن مشروعيتها، من خلال تنظيم هجوم مباغت على القبائل والاستحواذ على أملاكها، وحرق زرعها، وقد لجأ لهذه السياسة بعدما فشل في القضاء على المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر؛ ومن صور ما قام به بيجو في هذا الصدد ما حدث سنة 1844 إثر مهاجمة قبيلة فليسة، حيث أشعل النار في القرى التي مر عليها،

كما قطع أشجار البساتين، ثم قام بإطلاق كتائبه في جميع الجهات، وقد أدت هذه العملية لخسائر فادحة في أملاك وأرواح الجزائريين[41].

السياسة التجارية: كان الجنرال بيجو يعرف بالدور الكبير الذي تمثله التجارة في تطور الأوضاع بالجزائر، لذلك سلك أسلوب ضرب المصالح التجارية الجزائرية، وهذا ما أشار له (Duvivier) بقوله: (إن التجارة هي التي ستخضع العرب، بحيث ستكون وحدها قادرة على ربط السكان بنا، فكل عربي يزداد ثراء سيصبح نصيرنا)[42]، وعلى هذا الأساس، صرح الجنرال بيجو في 6 مارس سنة 1841 (بالنهي عن التجارة مع أي من القبائل التي لم تتصالح مع فرنسا)، وهذا يعني أن القبائل التي ليست خاضعة أو موالية لفرنسا سيتخذ ضدها إجراءات قاسية؛ ومن ذلك الحملات المتعددة ضد الأمير عبد القادر، كالحملة الثلاثية على معسكر، بحيث سلك فيها منع العرب من الحصول على محاصيلهم الزراعية[43]، وعلى هذا الأساس، استمر الجنرال بيجو في عملية ضرب المصالح التجارية الجزائرية، وذلك بجعلها تخدم المصالح الفرنسية داخل الجزائر أو خارجها، بحيث تحولت الأخيرة إلى سوق لمنتجاتها، وفي هذا الشأن يقول: (هنا التجارة عبارة عن عمل يستحق الاهتمام، الحياة الحيوانية عبارة عن دخل جد مهم، سأعمل على الحصول على نفس الأرباح في الجزائر)[44]. وما تجدر الإشارة له كذلك ما قامت به المكاتب العربية من دور لخدمة للمصالح الفرنسية في الميدان التجاري[45]، من ذلك أن الأهالي كانوا يدفعون الضرائب كالحكور والعشور سواء أكانوا يملكون الأراضي التي يزرعونها أو لا، بحيث أن هذه الضرائب كانت مفروضة عليهم، إذ يقوم القايد بدفعها عند أول طلب أو أن الحصاد سيتم بيعه بالمقابل، وهذا يعني أنه بدلا من حماية الزراعة وتشجيعها فإنها ستصبح مستحيلة[46]، في هذا الصدد، يشير الجنرال (Duvivier) في حديثه عن المصالح الفرنسية بإفريقيا في قوله: (إن المصالح الخاصة في إفريقيا تعبر عن بداية جدية للاستعمار، هؤلاء الأربعون ألف أوروبي مستعدون للقيام بالاحتلال التجاري للبلاد، هذا الحشد من العقارات المبنية، هذه المؤسسات الصناعية، هذه المؤسسات التجارية التي تذهب بعيدا بين العرب تبيع منتجاتنا، وتبحث عن سلع للاستهلاك والتصدير، هذه رؤوس الأموال العديدة بالفعل تشكل اليوم عنصرا جديدا للاستعمار)[47]، ومن هذا القول يتبين أن الجزائر أصبحت مجرد سوق لتصريف المنتجات الفرنسية من جهة، ولتلبي احتياجات الأوروبيين من مواد أولية لخدمة تجارتهم من جهة أخرى، ضمن هذا التوجه، ومن خلال مناقشات الأطراف الفرنسية لمشروع دمج الجزائر مع فرنسا، أخذ (Genty de Bussy) زمام المبادرة في مجلس النواب من خلال قوله: (أيها السادة، إن القضية الجزائرية هي أكبر قضية لفرنسا اليوم، وأنا مقتنع بأنه في المستقبل غير البعيد ستكون وسيلة قوية للتأثير في البحر المتوسط، وسبب الازدهار التجاري الذي يصعب تحديد حدوده) ويضيف: (بأن الطريقة الوحيدة للسير نحو الاستعمار على نطاق واسع، هو تمرير قانون يعلن الجزائر أرض فرنسية، وبهذا القانون سيكون للمستوطنين الحاليين والمستقبليين كل الضمانات، إذ سوف يجلب رأس المال)[48]. وعليه، كانت الجزائر دائما أرض استغلال لفرنسا،[49] فكل الجهود ارتكزت حول خدمة مصالح فرنسا والأوروبيين، ولم يكن هناك أي اهتمام بشؤون الجزائريين.

أثر سياسة الجنرال بيجو على المجتمع الجزائري:

كان لسياسة الاحتلال الشامل التي انتهجها الجنرال بيجو في الجزائر صدى وتأثير واسع على المجتمع الجزائري، هذه السياسة التي قضت على دولة الأمير عبد القادر، الأمر الذي انجر عنه آثار عميقة مست المجتمع الجزائري نتيجة الأعمال الإرهابية التي اقترفها الجنرال بيجو ضده والتي ترجع لعظم الوسائل التي كانت بيده، ومن ذلك اعتماده على القوة العسكرية الكبيرة لتنفيذ عمليات الإبادة التي لا يمكن

مقارنتها بمرحلة سبقت عهده، وما زاد من شدة الوضع مطامع المعمرين التي تسببت في التقهقر الاجتماعي للجزائريين اجتهد الاستعمار في إبقائها على النحو الذي يخدم أطماعه في المنطقة[50]، كما تم القضاء على كيان إدارة مركزية تمثلت في التنظيم الإداري القبلي الذي سار عليه الأمير عبد القادر في تسيير شؤون المجتمع الجزائري، والذي استنسخه عنه الجنرال بيجو بغرض التجسس والتحكم في الجزائريين لا غير. وبجانب ذلك استخدم الماريشال وسائل كانت عميقة المفعول في القضاء على الاقتصاد الجزائري بطريقة لا تسمح له بالنهوض في بعض المناطق التي لا تهم المعمرين، فلا ريب أن التوازن السكاني قد اختل بسبب عمليات حرق وإتلاف المحاصيل الزراعية للجزائريين،[51] كما كانت الخسائر التي تصيب المنكوبين في أموالهم وأنفسهم كبيرة من جراء هذه الغزوات، إذ كانوا مجبرين على أداء الجزية التي يفرضها عليهم المعتدون، فضلا عن ذلك، كان لهذه السياسة دور كبير في انتشار الجهل والأمية والخرافات والبدع في أوساط المجتمع الجزائري نتيجة تدمير المساجد والزوايا والكتاتيب في القرى والمدن.

المواقف الدولية والإقليمية من سياسة الجنرال بيجو:

كان لسياسة الجنرال بيجو التي انتهجها في الجزائر ردود أفعال مختلفة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي؛ **فبريطانيا** مثلا تمثل موقفها في محاولتها لعب ورقة الأمير عبد القادر بحيث تعترف به في حالة انتصاره أو تعترف بالاحتلال الفرنسي حال تتأكد هزيمته وقد اختارت الخيار الثاني، مع أن الأمير جدد محاولة إقامة علاقات تجارية معها برسالتين لكن دون جدوى، وانتهى الأمر بقيام بريطانيا سنة 1842 حث كل من السلطات العثمانية والمغربية بعدم تقديم المساندة للمقاومة الجزائرية وقد تم تنفيذ الأمر[52]، أما ما يتعلق **بموقف الدولة العثمانية** فقد كان متخاذلا برز في امتناعها عن دعوة الأمير عبد القادر لها بدعمه ضد فرنسا مع دخوله في طاعتها وذلك في 3 رسائل مؤرخة في 10 ديسمبر 1841، وقد اكتفى السلطان بأن رد عليه برسالة حثه فيها بمواصلة الجهاد دون منح وعد بتقديم مساعدة، وانتهى الأمر بالدولة العثمانية في الأخير بالتسليم بضياع الجزائر حين أهملت ذكراها في جدول الولايات العثمانية في أول حولية تنشرها سنة 1847،[53] وبخصوص **موقف المغرب** فقد تعاونت السلطات المغربية وعلى رأسها السلطان عبد الرحمان مع الأمير زمنا، فزودته بالأسلحة والذخائر والأموال، كما سمحت للمجاهدين بالاحتماء بها دون إغفال تبرعات الشعب المغربي للمجاهدين، لكن السلطان لم يلبث أن شرع منذ سنة 1842 بالتضييق على الأمير حين أصدر ظهيرا يمنع المغاربة من إقامة أي علاقات ودية مع الجزائريين، ثم انقلب عليه كلية سنة 1845 تحت وطأة التهديد الفرنسي ولخشيته من تعاظم شعبية الأمير داخل المغرب، لذلك قام بمحاربته سنة 1847، وكانت هذه الطعنة في الظهر من أهم الأسباب التي دفعت الأمير لوضع السلاح[54]، أما ما يتعلق **بموقف تونس** فقد تجلى في تأييد حكام تونس للعدوان الفرنسي على الجزائر، ولما اتصل بهم الأمير لتوحيد الجهود ضد العدو لم تكن هناك استجابة، وبلغ الأمر بالباي أحمد بن مصطفى بتأنيب وكيله بجبل طارق لإعانته الأمير لشراء بعض الأسلحة[55].

خاتمة:

بناء على ما تم عرضه من معطيات في هذه الدراسة التي شملت مظاهر وأشكال سياسة الاحتلال الشامل التي انتهجها الجنرال بيجو في الجزائر أثناء توليه منصب الحاكم العام نخلص إلى أن الحاكم العام سار على نمط السياسات المرسومة من هرم السلطة في بلاده من خلال انتهاج سياسة أسلافه الذين سبقوه في حكم الجزائر؛ ومن ذلك ما تعلق بسياسته العسكرية والاجتماعية التي انتهج فيها أسلوب إبادة الجزائريين بغض النظر عن مدى مشروعية هذه الأساليب، إضافة لذلك، قام برسم سياسات جديدة تخدم المصالح

الاستعمارية منها ما تعلق بسياسته الاقتصادية التي كانت تصب في خدمة مصالح المستوطنين، وبناء على ذلك، هدف الحاكم العام من خلال سياسته التي امتزجت بين سياسة أسلافه وما سن من قوانين أخرى إلى خدمة المصالح الفرنسية وتكريس الاحتلال والهيمنة وبالمقابل ونتيجة لذلك دفعت الجزائر أرضا وشعبا ثمنا غاليا.

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

ضرورة أن تحظى الأحداث والوقائع الجزائرية أثناء الحقبة الاستعمارية بدراسات معمقة وبأقلام جزائرية، خاصة وأن جل هذه الدراسات كتبت بأقلام فرنسية موجهة لوجهة تمجيد الوجود الفرنسي بالجزائر بالرغم من الجرائم الرهيبة التي قاموا بها ضد الجزائريين، إضافة لذلك، وجب العمل على توعية الرأي العام الجزائري بكل الوسائل السمعية والبصرية والمكتوبة لإبراز التجاوزات التي قامت بها سلطات الاحتلال لاتخاذ موقف واضح في تحديد العلاقة اليوم بين الجزائر وفرنسا، وذلك بالعمل بكل الوسائل لجعل الأخيرة تعترف وتعتذر وتعوض عن كل ما قامت به من تجاوزات، ويتم ذلك بالتنسيق بين رجال القانون والتاريخ من خلال استعمال الوثائق التي تدينها بذلك.

الملاحق:

ملحق 1: المرسوم الملكي الذي أنشأ تحت اسم بيجو قرية في دائرة عنابة على جبل (L'Edough).

Vu l'art. 3 de notre ordonnance du 21 juillet 1845 ;
Sur le rapport de notre Ministre Secrétaire-d'État au département de la guerre,
Nous avons ordonné et ordonnons ce qui suit :
Art. 1er. Il est créé un village de vingt-quatre feux dans la circonscription civile de Bône, sur la montagne de l'Edough, au lieu dit Aïn-Barouaga.
Ce village portera le nom de *Bugeaud*.
Art. 2. Il sera affecté à ce centre un territoire de cent soixante-deux hectares, conformément au plan ci-annexé.
Art. 3. Notre Ministre Secrétaire-d'État de la Guerre est chargé de l'exécution de la présente ordonnance.
Fait à Paris, le 3 juin 1847.

Signé : LOUIS-PHILIPPE.
Par le Roi :
Le Pair de France, Ministre Secrétaire-d'État de la guerre,
Signé : TRÉZEL.
Pour ampliation :
Le Sous-Secrétaire-d'État de la Guerre.
Par autorisation spéciale :
Le Chef du bureau des Lois et Archives,
Signé : ROUSSEAU.
Vu pour être promulgué en Algérie :
Le Lieutenant-Général, Gouverneur-Général, par intérim,
Par son ordre,
Et ponr le Directeur des Affaires civiles, en congé,
Le Maître des Requêtes, Directeur-Général, par intérim,
Signé : Baron BALLYET.
Pour copie conforme :
Le Chef du Secrétariat à l'Administration centrale,
Vte L. DE DAX.

المصدر:

Guyot. E, Colonisation. Ordonnance royale du 3 juin 1847, qui crée sous le nom de Bugeaud un village de 24 feux dans la circonscription civile de Bône sur la montagne de l'Edough, Bulletin officiel des Actes du gouvernement, Imprimerie du gouvernement, Alger, n°258, 17 juillet 1847, p 199.

ملحق 2: المرسوم الوزاري المؤرخ في 21 جويلية 1846 والذي يعتبر أهم وثيقة عن الملكية في الجزائر، تم ذكر 15 مادة الأولى من 54 مادة.

« **Art. 1er. Notre ministre de la guerre déterminera par des arrêtés spéciaux le périmètre des territoires dans l'étendue desquels les titres de propriété rurale devront être vérifiés, conformément à la présente ordonnance.**

« **Ne seront pas compris dans ces territoires :**

« **1° Pour le district d'Alger, les communes d'Alger, d'El-Biar, de Mustapha-Pacha, de Birmandreïs, de Draria, de Birkadem, de Kouba, de Dely-Ibrahim, de Bouzarea, de la pointe Pescade, et la partie de la commune de Hussein-Dey, située sur la rive gauche de l'Arrach ;**

« **2° La commune de Blidah, telle qu'elle a été délimitée par notre ordonnance du 29 octobre 1845 ;**

« **3° La commune d'Oran, telle qu'elle a été délimitée par notre ordonnance du 29 octobre 1845 ;**

« **4° La commune de Mostaganem, telle qu'elle a été délimitée par arrêté ministériel du 18 juillet 1845 ;**

« **5° Le territoire communal et civil de Bone, tel qu'il avait été constitué par l'arrêté ministériel du 28 juillet 1838.**

« **Art. 2. Chaque arrêté sera affiché aux lieux ordinaires dans toutes les villes, bourgs ou villages existant dans le périmètre déterminé, et spécialement à la porte de la mairie ou du siège de l'autorité qui remplace le maire.**

« **Le maire ou l'autorité qui le remplace dressera procès-verbal de l'apposition des affiches.**

« **Le même arrêté sera inséré au *Moniteur universel*, à Paris, et au *Moniteur algérien*, à Alger.**

« **L'insertion au *Moniteur algérien* rappellera la date du procès-verbal d'affiche.**

« **Art. 3. Dans les trois mois de cette double insertion, tout Européen ou indigène qui se prétendra propriétaire de terres comprises dans le périmètre déterminé, déposera ses titres de propriété, pour l'arrondissement d'Alger, entre les mains du directeur des finances et du commerce, et, pour les autres localités, entre les mains du receveur du domaine.**

« **Le vendeur non payé, ainsi que le bailleur à rente perpétuelle, ou leur concessionnaire, et généralement toute personne**

prétendant un droit réel sur l'immeuble, seront admis à faire ou à compléter le dépôt des titres de propriété.

« Le délai de trois mois courra contre les interdits, les mineurs et les femmes mariées, sauf leur recours contre qui de droit.

« Art. 4. Le déposant sera tenu de faire élection de domicile, pour la province d'Alger, à Alger ; pour les autres provinces, au lieu de la résidence du receveur du domaine. Toutes les significations tendantes à l'exécution de la présente ordonnance seront valables à ce domicile élu, sans qu'il soit besoin d'observer les délais des distances, à raison du domicile réel du réclamant. A défaut d'élection de domicile, toutes ces significations seront valablement faites au parquet du procureur du roi ou à l'autorité qui le remplace.

« Art. 5. Les terres comprises dans le périmètre déterminé par notre ministre de la guerre, en vertu de l'article 1er, et dont la propriété n'aura pas été réclamée, et conformément à l'article 3 ci-dessus, seront réputées vacantes et sans maître, et l'administration pourra en faire immédiatement concession, aux clauses et conditions qu'elle jugera convenables.

« Art. 6. La vérification des titres produits sera faite par le conseil du contentieux.

« Art. 7. Les receveurs du domaine enverront dans la huitaine au directeur des finances et du commerce les titres dont ils auront reçu le dépôt.

« Le directeur des finances et du commerce transmettra au conseil du contentieux, après inventaire et dans le délai de huit jours, à partir de la réception ou du dépôt, les titres envoyés par les receveurs du domaine et ceux qui lui auront été remis directement.

« Art. 8. Le conseil du contentieux déclarera réguliers dans la forme les titres remontant, avec date certaine, à une époque antérieure au 5 juillet 1830, et constatant le droit de propriété, la situation précise, la contenance et les limites de l'immeuble.

« La même décision ordonnera que l'un des membres du conseil du contentieux ou des auditeurs autorisés à participer aux travaux de ce conseil se transporte sur les lieux, pour y

faire l'application des titres, avec l'assistance d'un ou plusieurs experts nommés d'office par le conseil du contentieux si la descente a lieu dans la province d'Alger, et par le membre délégué si la descente se fait dans une autre province.

« Art. 9. Le membre délégué rendra dans le plus bref délai une ordonnance pour fixer le jour et l'heure de la descente sur les lieux. Cette ordonnance sera notifiée en la forme administrative.

« 1° A la partie qui aura produit les titres au domicile élu, conformément aux prescriptions de l'art. 4;

« 2° Dans la province d'Alger, au directeur des finances et du commerce; dans les autres provinces, au receveur du domaine;

« 3° Aux experts;

« 4° Aux propriétaires riverains dont les titres auront été reconnus valables.

« Art. 10. Le transport ne pourra s'effectuer que huit jours après la notification de l'ordonnance mentionnée au précédent article.

« Art. 11. Un agent de l'administration des domaines, désigné pour la province d'Alger par le directeur des finances et du commerce, pour les autres provinces par le receveur du domaine, et toutes autres parties appelées, devront se présenter sur les lieux au jour et à l'heure indiqués pour assister à la délimitation.

« Art. 12. Le membre du conseil du contentieux délégué recevra sur les lieux le serment préalable des experts.

« Art. 13. Les experts, parties présentes ou dûment appelées, détermineront par des bornes les limites, le périmètre, la contenance de la propriété, et en lèveront le plan.

« Art. 14. Au cas de contestation, le plan devra figurer l'objet précis de la réclamation.

« Art. 15. Il sera dressé procès-verbal de l'opération.

« Ce procès-verbal mentionnera :

« Le jour et l'heure où l'opération aura commencé;

« La date des notifications faites conformément à l'article 9;

« La présence ou l'absence des parties appelées ou intervenantes;

المصدر:

Tomas-Robert Bugeaud, Histoire de l'Algérie Française précédés d'une introduction sur les dominations carthaginoise, Romaine, Arabe, et Turque et suivi d'un précis historique sur l'Empire du Maroc et d'une appréciation sur les divers modes de colonisation adoptés en Algérie jusqu'à nos jours, Henri Morel et c, libraires éditeurs, Paris, 1850, Tom 3, pp 104-106.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية والأجنبية:

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ج1.
2. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007.
3. أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
4. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1.
5. شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.
6. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999.
7. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ج1.
8. محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ج1.
9. مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
10. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
11. Amédée. Desjobert, L'Algérie en 1844, Guillaumin libraire-éditeur, Paris, 1844.
12. Antoine-Vincent Passole, L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans, éditeur militaire, Paris, 1903.
13. Arthur Girault, Principes de la colonisation et de législation coloniale, AFR/ Nord-Algérie, Paris, 5°éd, 1927, 3°partie.
14. Féray Bugeaud d'Isly, Lettres inédites du maréchal Bugeaud duc d'Isly (1808-1849), Emile-Paul frères-éditeurs, Paris, 1922.
15. Ferd Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Imprimerie de l'tinterlin, Paris, 1860.
16. Franciade Fleurs Duvivier, Algérie quatorze observations sur dernier mémoire du général Bugeaud, H-L delloye éditeur, Paris, 1842.
17. Louis Moll, Colonisation et agriculture de l'Algérie, Imprimerie de Duverger, Paris, 1845, Tome 1.
18. Maurice Wahl, L'Algérie, Librairie germer baillière, Paris, 1882.
19. Maurice Wahl, L'Algérie, Félix Alcan-éditeur, Paris, 4 éditions, 1903.
20. P. Bernard et F. Redon, Histoire, colonisation, géographe et administration de l'Algérie, Imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1906.
21. The Count Henri Ideville, Memoirs of marshal Bugeaud from the private correspondence and original documents 1784-1849, Hurst and blackett publishers, London, 1884, Vol 2.

22. Tomas-Robert Bugeaud, Histoire de l'Algérie Française précédés d'une introduction sur les dominations carthaginoise, Romaine, Arabe, et Turque et suivi d'un précis historique sur l'Empire du Maroc et d'une appréciation sur les divers modes de colonisation adoptés en Algérie jusqu'à nos jours, Henri Morel et c, libraires éditeurs, Paris, 1850, Tom 3.
23. Victor Foucher, Les bureaux Arabes en Algérie, Imprimerie de Schiller ainé, Paris, 1858.
24. Victor Piquet, La colonisation Française dans l'Afrique du Nord, Algérie-Tunisie-Maroc, édition revue et augmentée, Paris, 1914.

المجلات العربية والأجنبية:

1. إبراهيم لونيسي، الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1854، الجزائر، العدد الثالث، السداسي الأول 1997.
2. حميد قرليفة، محاولة لفهم البعد السوسيولوجي في دولة الأمير عبد القادر (مقاربة سوسيولوجية خلدونية)، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد 28، المجلد 2، 2017.
3. Guyot. E, Colonisation. Ordonnance royale du 3 juin 1847, qui crée sous le nom de Bugeaud un village de 24 feux dans la circonscription civile de Bône sur la montagne de l'Edough, Bulletin officiel des Actes du gouvernement, Imprimerie du gouvernement, Alger, n°258, 17 juillet 1847,
4. H. Peut, Des cercles de juridiction en Algérie, Extraits du Journal l'Afrique, Imprimé par E. Brière, Paris, 24 novembre 1845, 1845.
5. H. Peut, L'Algérie et Irlande, Extraits du Journal l'Afrique, Imprimé par E. Brière, Paris, 22 novembre 1845, 1845.

رسائل جامعية منشورة:

1. Albert Ringel, Les Bureaux Arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, Doctorat 3°cycle en Droit, Université de Paris, Paris, 1903.
2. F. Riols de Fonclare, Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques a l'Algérie, Doctorat 3°cycle en Droit, Université de Toulouse, Toulouse, 1919.

الهوامش:

[1] ولد في ليموج في 15 أكتوبر 1784، توفي بباريس في 10 جوان 1849، توماس روبير بيجو لقب بدوق إسلي، ينتمي لعائلة ميسورة الحال تمتهن حرفة الحدادة، جند في الجيش في جوان 1804، ثم ارتقى إلى رتبة ملازم أول في خط المشاة في 30 جوان 1808، عين ملازما عاما في 2 أوت 1836، وحاكما لمقاطعة وهران، هذا الأخير الذي أرغم أن يعقد معاهدة التافنة مع الأمير سنة 1837، تم استدعاؤه لمنحه رتبة ماريشال سنة 1840 وتعيينه حاكما عاما على الجزائر وقائد أعلى لجيش إفريقية، لمزيد من المعلومات ينظر:

J. T, Bugeaud, Thomas-Robert, Duc d'Isly-Maréchal de France 1784-1849, Limoges illustré (publication bimensuelle : artistique et littéraire, Imprimerie Ducourtieux et Gout, Limoges, 1 avril 1906, 1906, p 2081.

بسام العسلي، مشاهير قارة العالم المارشال بيجو 1784-1849 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1982، ص 69.

[2] Louis. Moll, Colonisation et agriculture de l'Algérie, Librairie agricole de la maison rustique, Paris, 1845, Tome 1, p 90.

[3] شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص 193.

[4] Antoine-Vincent Passole, L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans, éditeur militaire, Paris, 1903, pp 30-34-35.

[5] The Count H Ideville, Memoirs of marshal Bugeaud from the private correspondence and original documents 1784-1849, Hurst and blackett publishers, London, 1884, Vol 2, p 289.

[6] Victor Foucher, Les bureaux Arabes en Algérie, Imprimerie de shiller ainé, Paris, 1858, p 15.

[7] Maurice Wahl, L'Algérie, Librairie germer baillière, Paris, 1882, pp 239, 240.

[8] محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ج1، ص 200.

[9] حميد قرليفة، محاولة لفهم البعد السوسيولوجي في دولة الأمير عبد القادر (مقاربة سوسيولوجية خلدونية)، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد 28، المجلد 2، 2017، ص ص 83، 84.

[10] Victor Foucher, Les bureaux Arabes en Algérie, Op-cit, p 18.

[11] Ibid, p 15.

[12] Maurice Wahl, L'Algérie, Félix Alcan-éditeur, Paris, 4 éditions, 1903, p 292, 293.

[13] Victor Foucher, Op-cit, p 15.

[14] Albert Ringel, Les Bureaux Arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, Doctorat 3°cycle en Droit, Université de Paris, Paris, 1903, pp 28-36-96.

[15] P. Bernard et F. Redon, Histoire-colonisation-géographe et administration de l'Algérie, Imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1906, p 56.

[16] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007، ص74.

[17] Arthur Girault, Principes de la colonisation et de législation coloniale, AFR/ Nord-Algérie, Paris, 5°éd, 1927, 3°partie, pp 286-290.

[18] F. Riols de Fonclare, Les diverses politiques coloniales et leurs applications pratiques a l'Algérie, Doctorat 3°cycle en Droit, Université de Toulouse, Toulouse, 1919, p 204.

[19] Victor Foucher, Op-cit, p 29.

[20] Albert Ringel, Les Bureaux Arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Gallieni, Op-cit, p 37.

[21] The Count H Ideville, Memoirs of marshal Bugeaud from the private correspondence and original documents 1784-1849, Op-cit, Vol 2, pp 5-283.

[22] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، (م.س)، ص 38.

[23] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ج1، ص ص 224-249.

[24] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 1999، ص 42.

[25] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (م.س)، ص ص 39-42-44.

[26] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، (م.س)، ص 232.

[27] نفسه، ص ص 248-250-251.

[28] Victor Foucher, Op-cit, p 31.

[29] The Count H Ideville, Op-cit, Vol 2, p 293.

[30] Amédée Desjobert, L'Algérie en 1844, Guillaumin libraire-éditeur, Paris, 1844, p 102.

[31] عبد القادر حلوش ، المرجع السابق، ص 68.

[32] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013، ج1، ص 40.

[33] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، (م.س)، ص 80.

[34] Féray Bugeaud d'Isly, Lettres inédites du maréchal Bugeaud duc d'Isly (1808-1849), Emile-Paul frères-éditeurs, Paris, 1922, p 286.

[35] ابراهيم لونيسي، الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1854، الجزائر، العدد الثالث، السداسي الأول 1997، ص 109.

[36] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المرجع السابق، ص ص 44-50.

[37] نفسه، ص ص 54، 55.

[38] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 15.

[39] Victor Piquet, La colonisation Française dans l'Afrique du Nord, Algérie-Tunisie-Maroc, édition revue et augmentée, Paris, 1914, p149.

[40] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 9، 10.

[41] Ferd Hugonnet, Français et Arabes en Algérie, Imprimerie de l'tinterlin, Paris, 1860, pp 76, 77.

[42] Franciade Fleurs Duvivier, Algérie quatorze observations sur dernier mémoire du général Bugeaud, H-L delloye éditeur, Paris, 1842, p 97.

[43] The Count H Ideville, Op-cit, Vol 2, pp 5-30.

[44] Féray Bugeaud d'Isly, Lettres inédites du maréchal Bugeaud duc d'Isly (1808-1849), Op-cit, p 246.

[45] Victor Foucher, Op.cit, p 33.

[46] H. Peut, Des cercles de juridiction en Algérie, Extraits du Journal l'Afrique, Imprimé par E. Brière, Paris, 24 novembre 1845, 1845, pp 130, 131.

[47] Franciade Fleurs Duvivier, Algérie quatorze observations sur dernier mémoire du général Bugeaud Op.cit, p 28.

[48] Tomas-Robert Bugeaud, Histoire de l'Algérie Française précédés d'une introduction sur les dominations carthaginoise, Romaine, Arabe, et Turque et suivi d'un précis historique sur l'Empire du Maroc et d'une appréciation sur les divers modes de colonisation adoptés en Algérie jusqu'à nos jours, Henri Morel et c, libraires éditeurs, Paris, 1850, Tom 3, p 83.

[49] H. Peut, L'Algérie et Irlande, Extraits du Journal l'Afrique, Imprimé par E. Brière, Paris, 22 novembre 1845, 1845, p 89.

[50] أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 278.

[51] أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص 278-280.

[52] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص ص 97، 98.

[53] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، المرجع السابق، ص 96.

[54] نفسه، ص ص 98، 99.

[55] نفسه، ص 99.